

اللجنة الخامسة
الجلسة الثالثة
المعقودة يوم الجمعة
٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠:٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

NOV 14 1991
UNION
محضر موجز للجنة الثالثة ١٩٩١ (٣)

الرئيس : السيد منتظر (الجماهيرية العربية الليبية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

تنظيم الاعمال

البند ١١٣ من جدول الاعمال : خطة المؤتمرات

البند ١٠٤ من جدول الاعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة ،
وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

.../..

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.3
25 October 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصوير . ويجب إدراج
التمويليات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza
وستصدر التمويليات بعد انتهاء الدورة في تصوير
مستقل لكل لجنة على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

تنظيم الاعمال (A/C.5/46/8 و A/C.5/46/L.1)

- ١ - الرئيس : قال إن الوثيقة A/C.5/46/8 التي تتناول بنود جدول الاعمال المحالة إلى اللجنة الخامسة توجه الانظار إلى توصيات مكتب الجمعية العامة بشأن تنظيم الدورة A/C.5/46/250 ، الفرع ثانيا) . وقد شدد فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة على ضرورة استخدام الخدمات الموجودة بالكامل ، وأصدر مكتب الجمعية العامة توصيات بشأن جدول الاجتماعات لهذا الفرع . وهو ينوي التقيد بشدة ب مختلف التوصيات والتتأكد من بدء الجلسات فورا .
- ٢ - وفيما يتعلق بأساليب العمل ، قال إنه يعتزم تقديم البنددين ١٠٧ و ١٠٨ ، والبنددين ١٠٩ و ١١٠ ، والبند ١١٦ و ١١٧ في مجموعات . وطلب من الوفود الراغبة في الحديث باسمه بالتفكير في إعداد بيان عام لكل مجموعة منها . كما أبدى أمله في إمكانية تمديد الأسلوب المتبعة في إصدار مجموعات من الدول بيانات مشتركة حول بنود معينة من جدول الاعمال .
- ٣ - كما اقترح تخصيص مقرر لكل بند من جدول الاعمال حسب اللزوم بحيث يرأس المشاورات غير الرسمية عند الضرورة . وتجري هذه المشاورات كلما ظهرت قضايا خلافية ، ولكن نظراً لكونها تستهلّ وقتاً فقد حثّ أيضاً على استئتماء أساليب بديلة لإعداد نصوص ينظر مكتب الجمعية العامة فيها .
- ٤ - واقتراح إغلاق قائمة المتكلمين في أي بند في موعد لا يتجاوز ٤٨ ساعة من تقديمه ، والاستماع إلى المتكلمين حسب ترتيبهم في القائمة ، على أن توضع في نهاية قائمة ذلك اليوم أسماء من كان مقرراً أن يتكلموا ولكنهم لم يحضروا . وأخيراً اقترح تفويف المقرر بأن يرفع تقاريره مباشرة إلى الجمعية العامة في جميع البنود التي نظر المكتب فيها وانتهى منها ، ما لم يحدث في حالات معينة أن قرر المكتب إدخال خلاصة المناقشة في تقريره .

(الرئيس)

٥ - وقال إنه إذا لم يسمع اعتراضاً فسوف يأخذ ذلك على أن المكتب يرى البدء على أساس ذلك .

٦ - وقد تقرر ذلك .

٧ - الرئيس : انتقل إلى جدول العمل البديل الموزع فقال إن إعداده راعى عوامل مثل تيسير الوثائق وجود نواب لرئيس اللجنة ، وتوزيع عبء العمل خلال الدورة . وقال إن الوثيقة A/C.5/46/L.1 تبين الوضع الراهن لوثائق اللجنة الخامسة . وحيث أن وثائق البند ١٠٥ من جدول الأعمال (استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة) سوف لا تكون جاهزة في موعدها ، يمكن تأجيل طرحته حتى تقديم البنددين ١٠٧ و ١٠٨ من جدول الأعمال اللذين كانا قد جرى تضمينه معهما قبل ذلك سوياً .

٨ - أما عن البند ١١١ من جدول الأعمال (تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية) فاقتصرت التوقعات صدور تقريري اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة التنسيق الإدارية قبل اتخاذ قرار في الدراسة المؤقتة التي قام بها فريق مراجعي الحسابات الخارجية بشأن وضع معايير للمحاسبة في منظومة الأمم المتحدة (A/46/341) ، وهي المسألة الوحيدة التي ستكون معروضة على المكتب في إطار ذلك البند . كما اقترح امكانية إدخال البند ١١٥ من جدول الأعمال (مسائل الموظفين) قبل موعده الأصلي باسبوع لمواجهة الأولويات التي أعربت عنها بعض الوفود مؤخراً . وأخيراً قال إنه يرى أن من الواقعية جعل يوم ٦ كانون الأول / ديسمبر موعداً للبت في جميع البنود المتفرعة عن البند ١٨ من جدول الأعمال (التعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى) لاتاحة الوقت لإجراء المشاورات اللازمة حول التعيينات المذكورة .

٩ - السيد دوهالت (المكسيك) : سأله عمما إذا كانت أساليب عمل اللجنة كافية في مرؤيتها لمعالجة بنود قبل موعدها المحدد إذا كانت الوثائق اللاحمة لها متاحة وسمح العمل بذلك .

١٠ - الرئيس : قال إنه ينوي أن يكون مرنا جداً وأن يدرس أيها من هذه الاحتمالات .

- ١١ - السيد ناصر (مصر) : أبدى ارتياحه لأن حالة وثائق المكتب مرضية ، بيد أنه لاحظ انقضاء موعد تقديم أحد التقارير المطلوبة للنظر في البند ١٠٤ من جدول الأعمال (التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات) . ورغم موافقته على حدوث تقدّم فإنه يأمل تكثيف الجهد لإصدار الوثائق في حينها .
- ١٢ - كما رأى أن الاقتراح الذي لا يرى لزوماً لإجراء مشاورات رسمية حول كافة البنود اقتراح وجيه ، ولكنه يريد التأكد من مراعاة النظام الداخلي عند إدخال مشاريع القرارات بأساليب أخرى ، ومن أن بإمكان غير المشاركين في صياغة نصوصها التعبير عن آرائهم .
- ١٣ - السيدة غويوكوتشيا (كوبا) : قالت إن وفدها يتفق من حيث المبدأ مع برنامج العمل الذي طرجه الرئيس ومع الآراء التي عبر عنها مثلاً المكسيك ومصر . فجاجة الأمانة العامة إلى تقديم الوثائق في الموعد المناسب مهمة بالذات في حالة البند ١٠٧ من جدول الأعمال (الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنطين ١٩٩٣-١٩٩٢) لأن أجزاء منها تتأثر بالقرارات التي سوف تتخذها لجان أخرى . وقالت إن وفدها يريد من الأمانة العامة أن تبين نوعاً ما كيفية إدخال المشاورات الضرورية في ملء برنامج عمل اللجنة . فالبرنامج ثقيل جداً ، وهي تأمل إمكانية تفادى تكرر ما حدث في الدورة الخامسة والأربعين عندما اعتمدت الجلسة العامة قرارات ومقررات في بنود كانت اللجنة الخامسة ما زالت تناقشها .
- ١٤ - السيد سبانز (هولندا) : تحدث بالثانية عن الدول الأشترى عشرة أعضاء الاتحاد الأوروبي فقال إنها تؤيد تماماً البيان الذي أصدره الرئيس في الجلسة الثانية للجنة ، ويفيد بوجه خاص عملية اتخاذ القرارات بتوافق الآراء . وقال إن برنامج العمل المقترح مقبول عموماً ، بيد أن الدول الأشترى عشرة ترى إرجاء مناقشة البندين ١١١ و ١١٢ (وحدة التفتيش المشتركة) حتى الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة ، تسهيلاً لعمل اللجنة . أما الدراسة المؤقتة التي أعدها فريق مراجعي الحسابات الخارجية حول وضع معايير للمحاسبة (A/46/341) والتي تقرر النظر فيها في إطار البند ١١١ من جدول الأعمال فينبغي مناقشتها بدلاً من ذلك في إطار البند ١٠٤ من جدول الأعمال .

(السيد مبانز ، هولندا)

١٥ - أما عن الاقتراحات التي متدرج خلال الاجتماعات غير الرسمية التي جرت قبل ذلك في عام ١٩٩١ بشأن إعمال عمل اللجنة ، فإن الدول الاشتراكية عشرة ترحب بالبيانات بالاقتراحات الداعمة إلى ترهيغ منسقين للقرارات في أسرع وقت ممكن ، والتقييد بدقة بالموعد النهائي لتقديم بيانات عن آثار ذلك في الميزانية البرنامجية . وهي تؤيد تماماً مناهضة الرئيس للجمعية العامة بأن تقدم هذه البيانات إلى اللجنة الخامسة في موعد نهاية ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر .

١٦ - لينوماتا (اليابان) : أعرب عن قلقه لأن برنامج العمل قد يتعدد بمقدار تيسير الوثائق ، خصوصاً في حالة البند ١٠٧ من جدول الأعمال . لذلك يود لو حددت الأمانة العامة بالضبط في الجلسة المقبلة للجنة موعد مدور أكثر من ٢٠ وشقة معلقة تختبر بهذا البند وتحتاج كلها مناقشة مفصلة .

١٧ - وقال إن قوله لا يفهم الاقتراح الذي أبداه ممثل هولندا بالنيابة عن الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي وهو تأجيل النظر في البنددين ١١١ و ١١٢ من جدول الأعمال ، فهما يتصلان بأمور ملائقة الأهمية للأمم المتحدة بآسراها ، ولا يعني التأجيل أن الجمعية العامة لا تؤدي واجباتها .

١٨ - الإنسنة هيتكا (كينيا) : أيدت التعليقات التي أبدتها ممثلو المكسيك وكوبا واليابان بشأن ضرورة المرونة في إعمال عمل اللجنة ، والحاجة إلى تضادي ما شهدته المكتب في نهاية الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة ، والاقتراح غير المقبول بتراجيل النظر في البنددين ١١١ و ١١٢ من جدول الأعمال حتى الدورة السابعة والأربعين .

١٩ - السيد راي (الهند) : قال إنه يتفق مع اقتراحات الرئيس بشأن برنامج العمل ، ومع التعليقات التي أبدتها متذمرون سابقون لتأييد إبداء المرونة في إعمال عمل المكتب ، ومعارضة تأجيل النظر في البنددين ١١١ و ١١٢ من جدول الأعمال . وقال إنه لا يفتح من الوثيقة A/C.5/46/L.1 لـ ١٣٦ من جدول أعمال تيسير الوثائق الخامسة بالبند ٦٨٧ (١٩٩١) ، بيد أنه نظراً لأهمية هذا البند يجب إعطاء الوفود وقتاً كافياً لدراسة الوثائق قبل طرح البند على اللجنة .

٣٠ - السيد مايكالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : أيد اقتراح تأييد النظر في البنددين ١١١ و ١١٢ من جدول الأعمال .

٣١ - السيد بيدنر (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن الرئيس قد يرى أن يتشاور مع آخرين بمفعة غير رسمية حول فكرة مفيدة هي مناقشة بنود معينة في جدول الأعمال كل سنتين وليس سنويا - فهذا مجال أوسع مما أشاره اقتراح تأجيل النظر في البنددين ١١١ و ١١٢ من جدول الأعمال .

٣٢ - السيد س. (الستفال) : أيد طلب ممثل اليابان بإصدار بيان آخر عن حالة وشائط اللجنة . أما عن اقتراح تأجيل النظر في البندتي ١١١ و ١١٢ من جدول الأعمال ، فقال إنه يشك في أن من حق اللجنة أن تسلك هذا الطريق بدلا من التقييد بمقرر الجمعية العامة .

٣٣ - الرئيس : قال إنه إذا لم تبادر تعليلات أخرى فسوف تبدأ اللجنة عملها حسب جدول العمل المنقح لمراعاة التعليقات والاقتراحات التي صدرت .

٣٤ - وقد تقرر ذلك .

٣٥ - السيد فوران (وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم) : قال إنه سيقوم شفويا بتحديد حالة وشائط اللجنة الخامسة (A/C.5/46/L.١) في الجلسة المقبلة .

٣٦ - الرئيس : تحدث بمدد البند ١١٦ من جدول الأعمال وعنوانه "النظام الموحد للأمم المتحدة" ، فقال إنه تلقى رسائل من رئيس لجنة التنسيق للنقابات والرابطات المستقلة لموظفي منظومة الأمم المتحدة ومن اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين تطلب السماح لهما بتقديم وشائط تتصل بالموضوع واتاحة الفرصة لممثليهما للتحدث أمام اللجنة . وقال إنه تلقى أيضا بمدد البند ١١٥ من جدول الأعمال وهو "مسائل الموظفين" رسالة من رئيس لجنة الموظفين بمجلس موظفي الأمم المتحدة ، طالبا فيها السماح له بالحديث أمام اللجنة الخامسة . وقال إن الطلبات تتماش مع قرار الجمعية العامة ٢١٣/٢٥ والتقليل الذي اتبعه المكتب في السنوات الأخيرة . وسأل عما إذا كان المكتب يرى الموافقة على هذه الطلبات .

٣٧ - السيد ميكالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : طلب تأجيل البت في ذلك حتى اجتماع لاحق ، لأن وفده لم يتلق حتى الان أي تعليمات بهذا الشأن ، ولأن الجدول لا يدعو إلى النظر في هذه البنود في المستقبل القريب .

٣٨ - الرئيس : قال إن اتخاذ قرار في هذا الشأن سيتأجل حتى موعد لاحق .

٣٩ - لاحظ أن ممثلاً لايسلندا قد طلب في الجلسة السابقة معلومات معينة عن الوضع المالي للمنظمة وسداد الاشتراكات المقررة . ودعا وكيل الأمين العام لشئون الادارة والتنظيم بالنيابة إلى الرد على ذلك الطلب .

٤٠ - السيد فوران (الوكيل العام لشئون الادارة والتنظيم بالنيابة) : قال إن المراقب المالي وموظفيه ينتهيون حالياً من إعداد دراسة في الوضع المالي للمنظمة ، كي ينظر فيها المكتب في إطار البندين ١٠٩ و ١١٠ من جدول الأعمال ، وأنه لا يكفي أن خطاب الأمين العام المقبل أمام اللجنة الخامسة سوف يحمل آرائه في هذا الموضوع . وقال إنه أشار في الجلسة السابقة لللجنة إلى أن الوضع المالي للمنظمة مزعزع ، وأن ممثلاً لايسلندا سأله هل يمكن تزويد اللجنة في جلستها المقبلة بخلاصة للوضع الحالي . وفي حين أنه مستعد لاعطاء هذا الموجز فإنه يأمل عدم مناقشة المسألة مرة أخرى إلى أن تأتي الدراسة المذكورة .

٤١ - وأضاف قائلاً إن الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للميزانية العادية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بلغ مجموعها ٧٣٣,٥ مليون دولار ، منها ٢٨٩,٩ مليون دولار مستحقة لعام ١٩٩١ و ٣٣٣,٦ مليون دولار لعام ١٩٩٠ وسنوات سابقة . كما أن الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لعمليات صيانة السلم لغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بلغت في مجموعها ٥١٨,٢ مليون دولار . ونظراً لأن الاشتراكات الكبيرة في السداد خلال عام ١٩٩١ ، لزم السحب من منذوق غير عادي ، ونظراً للتباخرات الكبيرة في السداد خلال عام ١٩٩١ ، لزم السحب من منذوق رأس المال العامل ومن الحساب الخاص لمواجهة احتياجات التشفير الحالية . وعندما جاء منتصف آب/أغسطس ١٩٩١ كانت الاحتياطيات النقدية التي يقارب مجموعها ٣٣٦ مليون دولار قد نفذت تماماً .

(السيد فوران)

٢٢ - ونتيجة لذلك ، اضطرت المنظمة منذ منتصف آب/أغسطس إلى أن تقترب دون انقطاع من صناديق صيانة السلم التي لديها نقدية تتتجاوز احتياجاتها المباشرة ، من أجل سداد التزامات الميزانية العادلة وال حاجات النقدية لعمليات صيانة السلم الأخرى .

٢٣ - لاحظ في هذا الصدد أن الأموال التي جاءت في أول أيلول/سبتمبر ١٩٩١ من عدة دول أعضاء لم تكن كافية لسداد المبالغ المقترحة من صناديق صيانة السلم إلا في نطاق محدود جداً . وقال إن امكانية اقتراض أية أموال أخرى من حسابات صيانة السلم أصبحت محدودة للغاية حالياً لأن هذه الأموال لازمة للتکفل بحاجات هذه العمليات . كما أن المبالغ المقترضة من أموال صيانة السلم في عام ١٩٩١ تتجاوز حتى الان أية مبالغ مستدامة قبل ذلك .

٢٤ - ومما يدعو إلى القلق الشديد تزايد رضى الدول الأعضاء على ما يبدو عن الوضع المالي . فقد تدهور كثيراً نمط سداد الاشتراكات المقررة ، خصوصاً للميزانية العادلة : في عام ١٩٩٠ كان نمط المدفوعات أقل مدعاه للارتفاع مما كان عليه عام ١٩٨٩ ، كما أن نمط ١٩٩١ أسوأ مما كان عليه عام ١٩٩٠ . ذلك أنه في نهاية أول أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ دفعت ٦٤ دولة عضواً جميع اشتراكاتها المقررة للميزانية العادلة ، أما في نفس الوقت من عام ١٩٩٠ ، فلم تدفع ١٧ منها بالكامل سوى ستين دولة عضواً ، وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ كانت الدول الأعضاء التي دفعت اشتراكاتها المقررة للميزانية العادلة بالكامل تبلغ ٥٧ دولة فقط . ومن مجموع ١٠٢ دولة عضو لم تدفع اشتراكاتها للميزانية العادلة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، هناك ٦١ دولة كانت مدفوعة بأكثر من النسبة المقررة عليها للعام الحالي . وهناك ٣٧ دولة عضواً لم تدفع شيئاً للميزانية العادلة في عام ١٩٩١ .

٢٥ - وهناك معيار آخر لقياس التدهور هو أنه حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ كان المدفوع من الاشتراكات المقررة للميزانية العادلة عن السنة الحالية أقل من ٤٠ في المائة ، وهي أعلى نسبة شهدتها منتصف أي سنة منذ عام ١٩٨٣ . وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ كان المدفوع من النسبة المقررة للميزانية العادلة لهذه السنة يبلغ ٦٠ في المائة بالكاد . يضاف إلى ذلك أن عدد الدول التي كانت تدفع اشتراكاتها المقررة باكرا وبالكامل طبقاً للالتزاماتها القانونية لم تفعل ذلك في هذه السنة ، وأن بعض الدول الأعضاء التي كانت تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل قد فضلت في عام ١٩٩١ أن تدفعها على أقساط .

(السيد فوران)

٣٦ - وقال إن الاشتراكات المقدرة غير المدفوعة لعمليات صيانة السلم قد تجاوزت - كما ذكر قبل ذلك - ٥١٨ مليون دولار حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . ولم يكن سداد الاشتراكات المقدرة لعمليات صيانة السلم الجديدة الاربعة التي بدأت في عام ١٩٩١ يواكب الاحتياجات النقدية لهذه العمليات . واقتضى ذلك الاقتراض من صناديق أخرى لصيانة السلم من أجل سداد الاحتياجات النقدية لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ، وبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا . وقال إن التبرعات المدفوعة حتى الان ل BOTH العاملتين ولبعثة مراقبى الأمم المتحدة في العراق والكويت ، ولبعثة مراقبى الأمم المتحدة في السلفادور لا تكفي لسداد المصاريف الازمة لكل من هذه العمليات في تشرين الاول/اكتوبر .

٣٧ - وباختصار تلزم حصائل نقدية أخرى في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ قدرها ١٠٠ مليون دولار لمواجهة المصاريف الازمة للميزانية العادية ولعمليات صيانة السلم الاربعة التي ذكرها . و ٥٠ مليون دولار على الأقل من هذا المبلغ لازمة قبل منتصف هذا الشهر .

٣٨ - وختم كلمته قائلا إنه يرى بناء على ما تقدم من أسباب أن من الانصاف القول إن الوضع المالي للأمم المتحدة مزعزع حقا .

٣٩ - الرئيس : قال إنه ستتاح للمكتب فرصة مناقشة المسألة مرة أخرى بمدد البندين ١٠٩ و ١١٠ من جدول الأعمال الذين سيطرحان في موعد لاحق من تشرين الاول/اكتوبر .

البند ١١٢ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات (A/46/32)

٤٠ - السيد دانكوا (رئيس لجنة المؤتمرات) : قدم تقرير لجنة المؤتمرات (A/46/32) فقال إن المكتب ركز في العام الماضي على قضايا تتعلق بتنظيم وتنسيق برامج المجتمعات في أماكن المقر وفي مقار اللجان الإقليمية . كما استعرض المكتب تقارير مختلفة من الأمانة العامة بشأن الأساليب الداخلية والممارسات والأنشطة المقدرة بمدد خدمة المؤتمرات .

٤١ - وقال إن المرفق الثاني من التقرير يحمل مشروع جدول المؤتمرات الذي أوصي به الجمعية العامة باعتماده للفترة ١٩٩٣-١٩٩٢ . وكان للتغييرات التي طرأت على نسق

(السيد دانكوا)

جدول واجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الفرعية ومؤتمرات الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية المقرر عقده في حزيران/يونيه ١٩٩٣ أثر هام في الجدول بالقياس إلى ما كان عليه الحال في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ . وإذا صدرت خلال النظر في مشاريع قرارات اللجان الرئيسية في الدورة الحالية مقترنات تؤشر في الجدول فسوف تجتمع لجنة المؤتمرات لمناقشة آثارها المحتمل في برنامج عمل ١٩٩٣ ، وسوف تشير على الجمعية العامة تبعاً لذلك .

٤٢ - وأشار قائلاً إن اللجنة استعرضت مرة أخرى الاحصاءات الخاصة بنسبة الاستخدام من عينة أساسية من أجهزة الأمم المتحدة ظلت تجتمع بانتظام خلال السنوات التسع الماضية . وكان الأداء العام خلال عام ١٩٩٠ مشجعاً للغاية ، وبلغ معامل الاستخدام مجتمعاً ٧٨ في المائة . وسوف ترسل خطابات إلى رؤساء الهيئات التي شملتها إحصاءات الاجتماعات حاملة تحليلًا لمعامل الاستخدام في كل هيئة ، وسوف تقوم إذا استدعي التحليل ذلك بالترحيب بالتحسينات أو الحث عليها من أجل التمييز بين الانماط وتحديد أسباب الانخفاق النسبي في الاستخدام . وستأتي اللجنة ردود في دورتها الثانية القادمة . ونظراً لما لوحظ من أن بعض الهيئات الفرعية عجزت عن الانتفاع تماماً بالموارد المخصصة لها فسوف توسيع توصيات اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة من جميع الأجهزة الفرعية استعراض الاجتماعات التي تحتاجها ، زيادة في الفعالية والتنسيق عند استخدام مرافق وخدمات المؤتمرات .

٤٣ - ذكر أن الجمعية العامة قد طلبت من لجنة المؤتمرات في قراراها ٤٥/٢٢٨ أن تبحث في عناصر أخرى لإدخالها في المنهجية الجديدة الخاصة بمعدلات استخدام خدمات المؤتمرات . وقد أظهر استعراضه مبدئياً إلغاء عدة اجتماعات بسبب عدم تيسير وشائقها . ولذلك أدخلت اللجنة في إحصاءاتها "رقمًا قياسيًا للموجود" يحدد النسبة المئوية لوسائل ما قبل الدورات التي صدرت خلال مهلة الأسبوع الستة التي حددتها الجمعية العامة . وقال إن هذا الحساب سيقدر مثلك عدد الوسائل المتاحة في مواعيد مختلفة قبل افتتاح الدورة .

٤٤ - ومضى قائلاً إن المكتب قد استعرض خلال سعيه المستمر وراء التحسينات الموارد والخدمات والمرافق الحالية للمؤتمرات داخل الأمم المتحدة ، والاساليب والإجراءات المستخدمة في كل أنحاء المنظمة لإتاحة الخدمات والمرافق خارج جدول الاجتماعات

(السيد دانكوا)

المعتمد . وانصَّ بعده التفكير على إمكانية جعل التخطيط والتنسيق مركزياً في جميع الجهات التنظيمية من خدمة المؤتمرات ، ضماناً لعلى كفاءة وجدو في التكاليف . ولابد أن يتتجلى التحليل المفصل لهذا الموضوع ريثما ينفذ تماماً قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ بشأن إعادة تشكيل وإنعاش الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها ، بيد أن هناك شوامد على تزايد التنسيق على المستوى الحكومي الدولي ومستوى الأمانة العامة .

٤٥ - أما على مستوى الأمانة العامة فإن لجنة التنسيق الإدارية تدرس بناء على طلب لجنة المؤتمرات التحسينات الممكن إدخالها في تنسيق المؤتمرات داخل منظومة الأمم المتحدة . والمأمول أن تقدم لجنة التنسيق الإدارية تقريراً في أسرع وقت ممكن . أما على المستوى الحكومي الدولي فما زالت لجنة المؤتمرات تشير على الجمعية العامة في هؤون تتميم وتنسيق جدول الاجتماعات ، باعتبارها هيئة متفرعة من الجمعية العامة . بيد أن اختصاصها لا يخول لها دوراً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، سواء في مرحلة التخطيط للجدول أو تنفيذه ، ولو أن المكتب قد استعرض بناء على مقرر المجلس ١٠٣/١٩٨٨ مشروع جدول المجلس لمؤتمرات واجتماعات فترة السنتين ، وقدم توصيات بشأنها إلى المجلس . لذلك تمرفت اللجنة أماماً بمثابة استشارية في مرحلة التحضير . على أن الأسلوب الحالي المتبع في حالات الخروج عن جدول المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية بين الدورات لا تستفيد من تنسيق لجنة المؤتمرات . فمكتب المجلس هو الذي يبيت رسمياً في حالات الخروج ، ولو أن المكتب عملياً أحال طلبات بشأن حالات خروج من هذا القبيل إلى لجنة المؤتمرات منذ عام ١٩٧٩ . لذلك توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى النظر في وضع أسلوب حالات الخروج بين الدورات في شكل رسمي بآن تمنح لجنة المؤتمرات السلطة في التصرف في البت بالشأنية عنه عندما لا يكون ممعقداً ، والتشاور مع لجنة المؤتمرات كلما أحيط المجلس علماً بهذه الطلبات .

٤٦ - وعملاً بالمقرر ٨ من القرار ٣٢٨/٤٥ أعلاه ، بدأَت اللجنة نظرها في إجراءات أخرى لإدخال تحسين عام في كفاءة وفعالية استخدام الموارد الخامة بخدمة المؤتمرات ، وذلك بتقدير الخبراء المستقلة والنتائج المتحققة حتى الان . وهمل استعراضها توصيات بشأن خدمة المؤتمرات ، وتنسيق برنامج الاجتماعات ، وتهيئة الوثائق ومنها المنشورات . ومن أجل المعافة القصوى لاستخدام موارد المؤتمرات المتاحة ، طلبت الأمانة العامة بآن تعدد جدول الاجتماعات كلما أمكن بمثابة متصلة خلال جلسة واحدة تمتد ثلاثة ماعات .

(السيد دانكوا)

٤٧ - وأضاف قائلاً إن اللجنة طلبت من الأمانة العامة أن تراعي الاقتراحات الصادرة والآراء الواردة بشأن الوثائق والمنشورات عند إعداد تقاريرها عن البنود المتعلقة بذلك لكي تنظر فيها اللجنة في عام ١٩٩٣ ، كما قررت أن تنظر في المسألة برمتهما بتفصيل أكبر في عام ١٩٩٣ بناء على معلومات جديدة .

٤٨ - وتحديث عن مسألة حالات الخروج بين الدورات فقال إن اللجنة تلاحظ أن التغييرات - خصوصاً إذا كانت تستدعي تمديدات في الدورات الجارية - قد تدخل ببرنامج الاجتماعات . لذلك تحدث الأجهزة الفرعية على الانتهاء من عملها خلال الفترة المعتمدة . وذكر أن المبادئ التوجيهية المعتمدة والنتائج التي تم التوصل إليها تظهر في الفقرات ٧٩-٧٧ من التقرير .

٤٩ - وكما جاء في الفصل الثالث من التقرير ، استعرضت اللجنة مسألة اجتماعات الأجهزة والبرامج غير المملوكة من الميزانية العادلة للأمم المتحدة . وقال إن الاجتماعات التي تخرج عن جدول المؤتمرات سوف تستمر جدولتها وخدمتها بناء على كل حالة أو بناء على سداد تكاليفها . ونظراً إلى كثرة خدمة المؤتمرات من هذا القبيل ، ناشدت اللجنة مجلس إدارة البرنامج الانمائي والمجلس التنفيذي لليونيسف أن يستعرض حاجاتها من الجلسات والوثائق . وقال إن اللجنة ستعود إلى تناول هذه المسألة عند الضرورة وحسب التطورات التي تجد .

٥٠ - وذكر أن اللجنة نظرت أيضاً في مسألة طلبات الاستثناء من الفقرة ٧ من الفرع الأول من قرار الجمعية العامة رقم ٢٤٣/٤٠ (الفصل الرابع) . وقال إنه وفقاً للإجراءات الحالية ، يقدم رؤساء الأجهزة الفرعية الراغبة في الاجتماع في المقر خلال الدورة العادلة للجمعية العامة طلباتهم إلى لجنة المؤتمرات لكي تنظر فيها وتوجه توصياتها بشأنها إلى الجمعية العامة حسب الاقتضاء . وكما جاء في الفقرات من ١٠٠ إلى ١٠٢ من التقرير ، قررت اللجنة أن تشير على الأجهزة الفرعية بأن تعيد تقييم دورات تقديم تقاريرها ، كما طولبت الأمانة العامة بالاستقصاء والإفادة بشأن امكانية تكليف أحد الزماني الفاصل لتقديم المعلومات المالية ، بحيث يتضمن الانتهاء من برامج العمل السنوية لهذه الهيئات قبل انعقاد الدورات العادلة للجمعية العامة .

(السيد دانكوا)

٥١ - ومضى قائلاً إن الفصل الخامس من التقرير يتناول نظر اللجنة في الأداء البرنامجي لادارة شؤون المؤتمرات خلال فترة السنتين ١٩٨٩-١٩٨٨ ، والميزانية البرنامجية المقترحة لخدمات المؤتمرات والمكتبة لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٢ ، ودور لجنة المؤتمرات في استعراض ادارة شؤون المؤتمرات . واستنتاجات اللجنة وتوصياتها مذكورة في الفقرات من ١٢٢ الى ١٢٤ من التقرير . وبعد أن أشار إلى تغيير في الفقرة ١٢٤ بعد أن اعتمدت اللجنة التقرير ، قال إنه رغم امتنانه لمحاولات الامانة العامة ايضاح المسألة فإنه يؤمن بأن على التقارير الختامية أن تحترم اللغة والقرارات التي وافقت عليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية . ورأى حذف عبارة "التي تذكر الخطبة الداعية إلى" وعبارة "خلال فترة السنتين ١٩٩١-١٩٩٠ لتقرير ما إذا كان بالامكان موافلة تعزيز انتاجية وكفاءة الادارة" .

٥٢ - وكما جاء في الفصل السادس من التقرير - وهو يتناول الاستعانة بالتقنولوجيا الجديدة في خدمة المؤتمرات ، قال إن اللجنة لخصت الاهداف في هذا المجال على أنها ايجاد تحسينات في الكفاءة وجدوى التكاليف ، بما في ذلك مستوى العمل المنجز وقدرة الامانة العامة على زيادة حجم العمل بنفس الموارد من الموظفين . والامانة العامة مطالبة بأن تقدم تقريراً عن مدى مساعدة التقنولوجيا في التقيد بقاعدة الاسابيع الستة عند اصدار وثائق ما قبل الدورات . فقد اتضح خلال المداولات عدم التكافؤ في الاستعانة بالتقنولوجيات الجديدة قدر المستطاع في مختلف أنحاء اللجنة بالتكافؤ في الاستعانة بالتقنولوجيات الجديدة قدر الامم المتحدة ، وتطلب ابلاغها مستقبلاً عندما لا يتحقق ذلك ، مع إعطائهما تفسيراً للموارد الداخلة في ذلك .

٥٣ - واختتم كلمته قائلاً إن لجنة المؤتمرات قد درست حتى الان طائفة واسعة من أنشطة المنظمة وأساليبها في مجال خدمة المؤتمرات . وكانت في كل مرحلة وفي كل بند منظور تتلوى في مداولاتها توجيه الهيئات الفرعية وتقديم توجيهات إلى الامانة العامة تعكس حاجات الوفود وطلبات الجمعية العامة وتعزز القدرة الجماعية على الاستفادة الكاملة من استمرار ارتفاع مستوى خدمة المؤتمرات .

٥٤ - السيد فيزنتر (وكيل الأمين العام لشؤون المؤتمرات والمهام الخاصة) : قال إن الأحداث الكبرى التي شهدتها السنوات الأخيرة وتزايد الاعتراف دولياً بالأمم المتحدة أدى إلى نهضة الأمم المتحدة باعتبارها المحفل الأول لمعالجة قضايا كثيرة تواجه العالم حالياً . وإدارة شؤون المؤتمرات فخورة بدورها الأساسي في تسهيل عمل المنظمة . ورغم أن المطلوب من موظفي الإدارة في عام ١٩٩١ كان غير عادي ، يسعده أن يقول إنها استجابت بنجاح في جميع المناسبات . بيده أن هذه المنتجعات لم تخل من ثمن . ذلك أن تزايد نشاط مجلس الأمن وتجهيز وشائقه الكثيرة بين عشية وضحاها ، وتحويل بعض موظفي الإدارة مثل رسمى الخرائط واللغويين إلى أماكن أخرى من الامانة العامة ، بالإضافة إلى عباء عملها العادي ، أرغم الإدارة على مط قدرتها على الاستيعاب إلى أقصى حدودها . وأعرب عن أمله في أن تحمل اللجنة هذه الاعتبارات في ذهنها عندما تنظر في البنود المتمثلة بخطبة المؤتمرات والميزانية البرنامجية لفترة السنين ١٩٩٢-١٩٩٣ .

٥٥ - ومن المسائل الملحة التي نظرت فيها لجنة المؤتمرات خلال دورتها في آب/أغسطس ١٩٩١ استعراض مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات لفترة السنين ١٩٩٢-١٩٩٣ (A/46/32 ، المرفق الثاني) . ويعكس هذا الجدول جهود الإدارة من أجل الموازنة بين افتراضيات الهيئات الحكومية الدولية ، وقدرات الإدارة في مجال الوثائق وخدمة المؤتمرات ، وكذلك الحاجة إلى مراقبة الاعتماد على المساعدة المؤقتة . وكما ذكر رئيس لجنة المؤتمرات لتوه ، كان عليها أيضاً أن تراعي مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية المقرر عقده في حزيران/يونيه ١٩٩٢ والعمل على تنفيذ القرار ٢٦٤/٤٥ .

٥٦ - يضاف إلى ذلك أن الإدارة قد استطاعت حسب تفويضها بقرار الجمعية العامة ٢٣٨/٤٥ أن تتقدم في تنسيق أنشطة المؤتمرات والاجتماعات في النظام الموحد للأمم المتحدة . واستطاعت بمبادرةها الذاتية أن توجه انتظار الاجتماع المشترك بين الوكالات للترتيبات اللغوية والوثائق والمنشورات إلى مسائل مثل جداول مؤتمرات واجتماعات كل مؤسسة في المنظمة ، والاستعانة بموظفين يعملون لحسابهم الخاص ، وامكانية تبادل موظفي اللغات بين الوكالات ، والنسبة المستخدمة في الخدمات التعاقدية ، والتوافق بين التكنولوجيات الجديدة المستخدمة في خدمات الاجتماعات والوثائق . واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ الف ، وجهت الانتظار إلى مسألة وضع معايير موحدة لعمل موظفي خدمة المؤتمرات في النظام الموحد . فقد وافق الاجتماع المشترك بين

(السيد فيزنر)

الوكالات للترتيبيات اللغوية والوثائق والمنشورات بالإجماع على اتخاذ اجراءات محسوسة في هذه المجالات ، بما في ذلك تشكيل فريق عامل مقره جنيف لوضع معايير لعبء العمل باتساع المنظومة بحيث تشمل طائفة من الارقام تعكس احتياجات أعمال محددة . وسيجري إبلاغ لجنة التنسيق الادارية بنتائج هذه الجهود لحالتها الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين .

٥٧ - وفيما يتعلق بمسألة تيسير الوثائق في حينها ، لوحظ أن التأخيرات في تقديم المخطوطات لتجهيزها من الاسباب الرئيسية للتأخر في إصدار الوثائق . واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٣٨/٤٥ باء ، بادرت إدارة شؤون المؤتمرات بتشكيل فريق مشترك بين الوكالات مهمته محاولة تحسين التنسيق بين الادارات التي وضعت الوثائق وبين خدمات التجهيز ، وتحديد سبل التأكيد من زيادة تقديم الوثائق في حينها . وأمكن بهذه الجهود وبتفيرات كبيرة في مراحل الانتاج نشر وثائق أساسية معينة بأسلوب موقوت أكثر . بيد أنه عندما بدأت دورة الجمعية العامة ، كانت الادارة قد تلقت أقل من ٥٠ في المائة من وثائق ما قبل الدورة لتجهيزها للدورة السادسة والأربعين . ونظراً للزيادة المطردة في حجم الوثائق خلال السنوات الخمس الماضية ، وإلى تقليل الوظائف خلال نصف السنة ، ربما لم يكن استمرار التأخير في إصدار الوثائق مفاجأة .

٥٨ - وأبدى ترحيب الادارة بقرار لجنة المؤتمرات باستعراض الاداء البرنامجي لسلامارة خلال فترة السنتين ١٩٨٩-١٩٨٨ ، وهو الباب ٣٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٢ (A/46/6/Rev.1) ، وباستخدام تكنولوجيا جديدة لخدمة المؤتمرات . وقال إنه يقدر ملاحظات اللجنة على عدد من المؤتمرات الطارئة وأشرها في جدول المؤتمرات ، وعلى ضرورة بذل كل الجهود الممكنة لكي تعكس الميزانيات البرنامجية المقبالة المكافحة التي تحقق في الانتاجية والكفاءة والمستوى بفضل المبتكرات التكنولوجية ، وعلى تزايد الحاجة الى خدمات الترجمة الشفوية للهيئات التي تجتمع في فيينا .

٥٩ - ومضى قائلا إن الادارة تعتمد كثيرا على خبرة وحدة التفتيش المشتركة ، وهي ترحب بان الوحدة تقوم باستعراضات جديدة او بتحديث لاستعراضات سابقة في أمور مثل مراقبة الوثائق والحد منها ، وعمليات الترجمة ، وأساليب النشر وسياساته ، بما في ذلك النشر بالوسائل الالكترونية . كما ان اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة

(السيد فيزنتر)

والميزانية تأتي كعهدنا دائمًا باستبعارات قيمة في الأداء المالي والإداري للادارة . وقال إنه يفخر بالقول إن استعراض اللجنة الاستشارية لمقتراحات ميزانية الادارة خلال فترة السنين كان ايجابياً بوجه عام .

٦٠ - وأشار الى صعوبات تقييم كفاءة خدمات المؤتمرات فذكر أن الادارة لا تراقب حجم عملها ولا توقيتها . وانتاجها يتوقف على عبء العمل الذي قد يتفاوت ، بل هذا هو الواقع . مثال ذلك أن عبء العمل الناجم عن قرارى مجلس الامن ٦٦١ و ١٨٧ كثيراً ما اقتضى وضع موظفين "في حالة طوارئ" ساعات كثيرة من أجل اجتماعات لم تتعقد في النهاية أو لم تستمر أكثر من دقائق معدودة . والواضح أن انتاج هؤلاء الموظفين لا علاقة له بالوقت المنفق .

٦١ - كما تحملت الادارة مصروفات غير منظورة بسبب السماح لبعض هيئات الامم المتحدة بعقد جلسات اضافية بعد وضع الجدول . كما أن العودة الى اسلوب عقد الدورات كل سنة بدلاً من كل سنتين كان يعني زيادة العبء المالي .

٦٢ - وأضاف قائلاً إن المشاورات مستمرة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن انشاء دائرة موحدة لمؤتمرات تديرها الامم المتحدة . وتم الاتفاق خلال السنة مع وكالة الطاقة الذرية حول الشروط التي ستتيح بها الامم المتحدة خدمات الترجمة الشفوية للوكالة بالاتفاق مع مجلس محافظيها ، وسيبدأ مفعول الاتفاق في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . على أن اليونيدو قررت أن توجل أي اجراء بشأن ترتيبات هذه الخدمة الموحدة للمنظمات التي مقرها جنيف إلى أن تتحاج لهذه المنظمات فرصة دراسة التحليل المفصل للتکاليف . كما أوصت بادرارج أي تغيير في الترتيبات الحالية لخدمة المؤتمرات في ضوء كفاءة الخدمات واقتصادها ومستواها . ونتيجة لذلك استأنفت اللجنة الاستشارية المشتركة لخدمات المؤتمرات في بياناً تحليلها لاحتياجات المنظمات التي مقرها فيينا من خدمات المؤتمرات . وسيقدم تقرير مفصل عن ذلك الى اللجنة الخامسة بواسطة اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية خلال الدورة ، حسب الاقتضاء .

٦٣ - وفيما يتعلق بتقديرات ميزانية الادارة ، أشار الى أن الارقام النهائية الواردة في الباب ٣٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة (A/46/6) منخفضة ومرتّ

(السيد فيرنر)

يتمحیص شدید في الامانة العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ولجنة المؤتمرات . وهي تبيّن نمواً حقيقياً طفيفاً قدره ٢٠ في المائة فقط ، وهذا لا يمثّل سوى ٨,٦ من مجموع مصروفات الامم المتحدة عند احتساب الاموال الخارجية من الميزانية .

٦٤ - ومن قائل إن تقليل الموظفين في الشركات كان يقوم على افتراض انخفاض عبء العمل بسبب القيود المالية . والحقيقة أن الإقبال على خدمة المؤتمرات تماهد منذ عام ١٩٩٠ . وموارد الادارة مشدودة حاليا إلى إقامة ، واحد المشاغل اليومية تحقيق كفاءة وجدوى في التكاليف . وفي هذا المدى ، أصبحت الاستعانتة بـ تكنولوجيات وتقنيات جديدة مليئة أكثر الحاجة .

٦٥ - وذكر أن الادارة سوف تستعين خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧ بواجهه التقدم في التكنولوجيا والاتصالات لاقامة هيئة عالمية لخدمات المؤتمرات والمكتبة . وستكون الاولوية العلمياً لإدخال نظام الاقرائص البصرية على مراحل ، من أجل تخزين وشائط المؤتمرات واسترجاعها وإرسالها بسرعة فائقة . وسيبدأ عمل هذا النظام في جنيف ونيويورك في نهاية الرابع الاول من عام ١٩٩٣ ، ويزداد توسيعاً خلال فترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٥ .

٦٦ - وحيث أن وحدات تجهيز النصوص أصبحت الان تشتغل آلية بالكامل ، فسيكون الهدف الاول هو تعزيز القدرة على نقل الوثائق بمورقة الكترونية من مرحلة المياغة الى مرحلة الطباعة . كما تأمل الإدارة ان يتمتد النظام المتعلق بسجلات ومعلومات الوثائق وتمقبها الى نظام فرعية في وحدات التجهيز .

- ٦٧ - وذكر أن هيئة النشر بالادارة سوف تبدأ في برنامج جديد لتركيب نظام الكتروني مكون من شبكات يتبع قدرة داخلية على إعداد المخطوطات وجمع حروفها ومراجعة نصوصها وتميم رسومها وإعداد خرائطها ، وهذا سيقلل كثيراً من الاعتماد على الطباعة الخارجية . كما أنه سيحسن مستوى معدات منع الكلبيهات بحيث تقبل الوثائق الكترونية . واستجابة لمقرر الجمعية العامة ٤٥/٤٥ ، أصبحت آلات الطباعة الخارجية لا تستخدم إلا عندما يتعدى الوفاء بالاحتياجات الحالية من الآلات الموجودة داخلياً . كما أن مضاعفة الجهد لتحسين استراتيجيات وأساليب التسويق جعلت الابراج الصافية من جميع المنشورات يتجاوز فعلاً ٥٠٠ دولار - وهي زيادة ضخمة بالقياس إلى الابراج الصافية المعلن عنه لفترة المنتين ١٩٨٩-١٩٨٨ وقدرها ١٢٠ ٠٠ دولار .

(السيد فيزير)

٦٨ - وهناك مبتكرات تكنولوجية أخرى تقرر ادخالها في مكتبة داغ هرشنل . وهي تشمل نظام تحديد المعلومات البليوغرافية الخام بالامم المتحدة ، كما تشمل عند تيسير الموارد انشاء شبكة للخدمات الاعلامية المشتركة بين مكتبي نيويورك وجنيف .

٦٩ - وانه كلامته قائلا إن من المؤسف أن قيود الميزانية ستحدد من تنفيذ المبتكرات التكنولوجية في خدمات الترجمة والتحرير التي تحتاج إلى شبكات من مراكز العمل ذات مهام متعددة وتسمح بالاتصال بقاعدة بيانات محسوبة بعدة لغات ، وبنظام استرجاع النصوص الكاملة من القرص البصري . وجدير باللاحظة في هذا الشأن أن الامم المتحدة مختلفة كثيرا عن عدد من الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في مجال الترجمة بالاستعانة بالحاسوب .

٧٠ - السيد سبانز (هولندا) : تحدث بالنيابة عن الدول الإثنى عشرة أعضاء الاتحاد الأوروبي فقال إن لجنة المؤتمرات تستطيع أن تكون وسيلة هامة في تحسين فعالية الأمم المتحدة إداريا وماليا . فاختصاصات اللجنة كما حددها قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٣ جاء تعطيها ولية في تحديد الطرق والوسائل التي تضمن الانتفاع الأمثل بمرافق وخدمات المؤتمرات . وفي حين أن الدول الإثنى عشرة تقدر تماما جهود اللجنة في استمرارها جدول المؤتمرات والمجتمعات ، فإنها ترى امكانية جعل صياغة توصياتها أكثر دقة ورسوخا . والحق أن التقرير يشير بعض الأسئلة حول فعالية اللجنة في المساعدة على ترشيد المجتمعات ومؤتمرات الهيئات الحكومية الدولية .

٧١ - وأردف قائلا إن استخدام المؤتمرات مثال على ذلك . فالمعيار الذي حددته اللجنة وهو ٧٥ في المائة منخفض جدا ويبيغي أن يزيد إلى ٨٥ في المائة . وفي حين أن الدول الإثنى عشرة يسعدها أن تلاحظ تحسنا عاما طفيفا في نسبة الانتفاع بخدمات المؤتمرات ، فإنها تلاحظ أن نسبة الاستخدام في عدد من الهيئات تقل كثيرا عن المعيار الحالي المتوسط أصلا وهو ٧٥ في المائة . وذكر أن الدول الإثنى عشرة طلبت في عام ١٩٩٠ من اللجنة أن تدرس اجراءات لتقليل مدة وتوافر مؤتمرات واجتماعات الهيئات المعروفة بانخفاض نسبة الاستخدام فيها . ومع ذلك يبدو من تقريرها أن اللجنة لا تظن أن من وليتها أن تقترح هذه الاجراءات . وللإيضاح ، فإن الدول الإثنى عشرة ترحب بالنظر مرة أخرى في اختصاصات اللجنة في ضوء التوصيات ١ و ٢ و ٣ لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى كما اعتمدتها الجمعية العامة في القرار ٢١٣/٤١ .

(السيد مبانز ، هولندا)

٧٣ - كما يبدو أن التقرير يشير إلى موافقة اللجنة عموماً على أي طلب لتمديد اجتماع هيئات حكومية دولية أو لاضافة مرافق للمؤتمرات . وقال إن الدول الاشتراكية عشرة تود أن تؤكد مجدداً موقفها وهو أن على اللجنة أن تقوم بدور نشط في تعزيز جدول المؤتمرات بدلاً من أن تكتفي بالبصم على الطلبات . ومن حقها تماماً بموافقتها هيئات حكومية دولية أقيمت صراحة لهذا الغرض أن تستعرض وتبت في طلبات من الهيئات الحكومية الدولية الأخرى .

٧٤ - كما تريد الدول الاشتراكية عشرة أن ترى تحسينات في ترتيبات التخطيط للمؤتمرات العالمية . وجدير بالاشارة أن الجمعية العامة وافقت على توصية من مكتب الجمعية العامة بأن لا يتجاوز عدد المؤتمرات الطارئة عموماً خمسة مؤتمرات في أية سنة . وعلى اللجنة الخامسة أن تتشاور حول الأسلوب العام لجدولة المؤتمرات الطارئة . كما تؤيد الدول الاشتراكية عشرة توصية لجنة المؤتمرات بأن يستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي مسألة فترة السنتين المقررة لهيئاته الفرعية . فقد تؤدي هذه المناقشة حول إعادة تشكيل الهيئات الفرعية للمجلس إلى تغييرات في خطة المؤتمرات .

٧٥ - وفيما يتعلق ب الاجتماعات الاجهزة والبرامج غير المملوكة من الميزانية العامة للأمم المتحدة ، ينبغي أن يستعرض البرنامج الانمائي واليونيسف حاجاتها من الاجتماعات والوثائق في ضوء آثارها المالية الكبيرة في ميزانية الأمم المتحدة .

٧٦ - وقال إن اللجنة تذكر بالإضافة إلى تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى أنها كانت تعتمد القاء نظرة جديدة من الخارج على إدارة شؤون المؤتمرات خلال فترة السنتين ١٩٩١-١٩٩٠ ، كي تحدد امكانية تعزيز انتاجيتها وكفاءتها . وترحب الدول الاشتراكية عشرة بآي ايضاح يفسّر سبب عدم تنفيذ هذا الاستعراض ، وتندوي أن تقترح أن يشمل القرار الخامس بخطة المؤتمرات طلباً عاجلاً بالقاء هذه النظرة الجديدة من الخارج .

٧٧ - كما ذكر أن الدول الاشتراكية عشرة تود التذكير بأن المفروض في لجنة المؤتمرات إن تعمل بشكل وثيق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عند إعداد جدول المؤتمرات ، حسبما أوصى به فريق الشهاني عشرة . فاختصاص لجنة المؤتمرات إزاء الباب ٣٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٢ يعني أن لها

(السيد سبانز ، هولندا)

حتما دورها في الميزانية . وينبغي تقييم الانتاجية البرنامجية كميا و نوعيا . وبعد ذلك يسهل تقييم ٩ شهور التكنولوجيا الجديدة والتنمية المستحسنة بين المعدات والموظفين .

٧٧ - وختم كلمته قائلا إن لجنة المؤتمرات لم تناقش فنيا مسألة مراقبة الوثائق والخدمنتها . وبعد إدخال التكنولوجيا الجديدة ينبغي أن يحمل تقرير اللجنة عن السنة التالية دليلا على تحسين انتاجية خدمة المؤتمرات وانخفاض تكاليفها . وال الحاجة عاجلة هنا لاستبعاد المنتشورات التي لها فائدة دنية . كذلك ينبغي على الدول الأعضاء أن تجعل أي بيان موجزا قدر المستطاع ، وأن تحد من طلباتها بعموم رسائل بوصفيها من وثائق الأمم المتحدة .

٧٨ - السيد دوهالت (المكسيك) : قال إن خدمات المؤتمرات أساسية لسير عمل الأمم المتحدة . وأهمية نشطتها ظاهرة في قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٢ باء الذي عزز مهام لجنة المؤتمرات وغير عضويتها . بيد أنه يلزم زيادة تحسين أداء اللجنة . والصعوبات الناشئة من انخفاض مستوى حضور اجتماعاتها ، ومن الخلافات المستحکمة على نطاق ولاية اللجنة . وتود بعض الدول الأعضاء أن تكون للجنة كلمة أكبر في مراقبة خدمات المؤتمرات وفي تقليل الانفاق على خدمة المؤتمرات ، بينما ترى غيرها أن مهمتها الأولى هي التأكد من تزويد مختلف الهيئات بالخدمات التي تحتاجها . وقال إنه بالرغم من أن وفده لا يرى أن على لجنة المؤتمرات أن تصبح حكما في تقدير الموارد اللازمة لأجهزة أخرى ، فإنها تؤمن بضرورة تعزيز نشطتها في المساعدة التقنية والتخطيط والتنسيق ، من أجل الاستفادة القصوى من الخدمات الموجودة . وبدون ذلك قد تصبح اللجنة مجرد محفل للبصم على الاقتراحات المتعلقة بجدول الاجتماعات .

٧٩ - ومضى قائلا إن وفده يؤيد توصيات اللجنة في تقريرها ، ويرحب بتحسين النسبة العامة لاستخدام خدمات المؤتمرات ، ولو أنه مازال على تحفظاته بشأن سلامة المنهجية المستخدمة في تقييم فعالية هذه الخدمات . ورحب في هذا الصدد بوضع "فهرس للموجود" من الوثائق ، فهو يبيّن التوقيت الذي تستخدمة الأمانة العامة في توزيع الوثائق اللازمة لاجتماعات كل جهاز بالأمم المتحدة . ومن القيم جدا وجود احصاءات أكثر تفسيرا من ذلك .

(السيد دوهالت ، المكسيك)

٨٠ - ورأى أن تزييد لجنة المؤتمرات اهتمامها بمسألة اجتماعات الأجهزة والبرامج التي لها ميزانياتها الخاصة بها وتتكلل الأمم المتحدة بخدمة مؤتمراتها ، فهي مسألة لها أثرها في الميزانية والسياسة .

٨١ - وأنهى كلمته قائلًا إن وفده يدرك جيداً أهمية البند المطروح على اللجنة الخامسة . وتلزم جهود أخرى لوضع خطط للمؤتمرات أكثر ترشيحاً وكفاءة .

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقرير مجلس مراجع الحسابات (A/46/5 و Add.1 و 5-3 و Add.7 و A/46/298 و 299 و 404 و 510)

٨٢ - السيد زالبيير (رئيس مجلس مراجع الحسابات) : قدم تقرير مجلس مراجع الحسابات مقالاً إن المجلس بالاتفاقية التي تقدمه تقارير عن المنظمات التي تقدم تقاريرها سنويًا وعن المتعدد المشتركة للمعاهد التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ، قد أعد تقارير مرحلية عن بعض المنظمات التي لها ميزانية كل سنتين ، وسيعد تقاريرها العادية في عام ١٩٩٣ بعد انتهاء فترة السنتين الحالية . أما عن المجموعة الأخيرة فقد قرر المجلس أن يقدم تقارير مرحلية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومتعدد الأمم المتحدة للسكان استجابة لما يهدى من قلق خشية أن يؤخر انتقالهما إلى أسلوب ميزانية فترة السنتين نتائج في مراجعة الحسابات لها ملتها بتقرير السياسة وبالطلبات المتكررة التي تدعو إلى زيادة التركيز على قضياب الأدارة . ويتناول التقرير الخامس بمراكز التجارة الدولية مسألة ما إذا كان على هذا المركز أن يتبع التعليمات الإدارية للأمم المتحدة أم لا .

٨٣ - وبناء على طلب الجمعية العامة في الفقرة ١٣ (١) من القرار ٢٣٥/٤٥ ، قسم المجلس كفاءة تدابير خامة اتخذتها الأدارات لتنفيذ توصيات سابقة للمجلس . وواصل المجلس سنته في تقديم خلاصة بنتائجها واستنتاجاته وتوصياته الرئيسية ، مع اشارة إلى طابعها العاجل نسبياً ، بيد أنه رأى مسوقة في تقديم جدول زمني لكي اجراء علاجها حسبما طلبته الفقرة ٢٢ من القرار ٢٣٥/٤٥ ، لأن ذلك يدخل في تقدير المنظمات المعنية . لذلك متزوج لمختلف الأدارات أن تتيح هذه المعلومات . وقد حرم المجلس بالذات على أن تشمل مراجعة الحسابات جميع المعرفات الخارجية عن الميزانية ، ومنها الصناديق الاستثمارية .

(السيد زافيلبرغ)

٨٤ - ومضى قائلاً إن المجلس قدّم معلومات عن حالة السيولة في المنظمات التي أعدت تقارير منتظمة عنها ، وسيقدم معلومات مشابهة عن منظمات أخرى في عام ١٩٩٣ . وقال إن لجنة عمليات مراجعة الحسابات بالمجلس ظلت على حوار مستمر مع إدارات مختلفة في المنظمات ومع خدمات المراجعة الداخلية للحسابات ، وتبادل معلومات مع وحدة التفتيش المشتركة . وقال إن الدراسة المطلوبة في الفقرة ٥ من القرار ٢٢٥/٤٥ بشأن مبادئ ومعايير المحاسبة المطلوب اتباعها باستمرار في منظومة الأمم المتحدة قد أعدها فريق المراجعة الداخلية للحسابات ، وسيجري النظر فيها في إطار بند مستقل من جدول الأعمال .

٨٥ - وانتقل إلى نتائج المجلس فقال إن معظم تقارير الصناديق الاستثمارية الأخرى الموجودة في البيانات المالية للصناديق الطوعية التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/46/5/Add.5) لا تجعل عملية الكشف كافية . ولتحسين الوضوح ، يتبغي التوسع في الإبلاغ عن "الصناديق الاستثمارية الأخرى" المذكورة في الجدول ١ ، بحيث تكشف على حدة عن أي صندوق استثماري له رصيد مناسب قدره ... ٥٠٠ دولار أمريكي أو أكثر في نهاية السنة . وأشار المجلس إلى ما يقال من أن ... ٣٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي مخزونة لدى المفوضية في بلد مضيف إلى حين لوازم قيمتها نحو ٣٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي مخزونة لدى المفوضية في بلد مضيف إلى حين نقلها قد صادرها موظفو الجمارك في ذلك البلد . ورأى أن على المفوضية أن تراعي الاجراءات المناسبة لاسترداد السلع المصادر ، والتتأكد من وجود المستودعات قبل شحن البضائع . وقد كشف استعراض قام به مجلس حالات الفسق والفسق المبني على قرينة عن أوجه ضعف في المراقبة الداخلية في بعض المكاتب الميدانية وبعض الوكالات المنفذة ، وخاصة ذلك بالمجلس إلى التوصية بتعزيز أساليب إدارة الموارد النقدية في المكاتب الميدانية .

٨٦ - وتحديث عن وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (A/46/5/Add.3) فقال إن المجلس لاحظ أن مجموع التعهدات المتعلقة بقارب ١٦ في المائة من مجموع المصارف المتکبدة في عام ١٩٩٠ . ورأى ضرورة الكشف عن التعهدات المتعلقة في ملاحظة على البيانات المالية . كما توجد ٣٠ مليون دولار أمريكي نقداً في المتوسط في الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب من أجل الأحداث غير المنظورة . وينبغي وضع هذه الأموال في ودائع زمثية عالية المردود قدر المستطاع .

(السيد زافيلبرغ)

٨٧ - وقال إن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليوسيتار) (A/46/5/Add.4) لم يتقييد تماما بقواعد وانظمة شواطئ الميزانية . فقد حدث أوجه عجز في المندوب العام وفي مندوبي المندوب العام . ويجب توخي اليقظة عند رصد هذه المعرفات للتأكد من أنها انلقت في حدود الميزانية المعتمدة والمشورات الخاصة بتخصيص الاعتمادات . والحقيقة أن المعرفات تجاوزت ٣٠٠ دولار أمريكي قبل تخصيص الاعتمادات . ويوصي المجلس بهمراجعة نظام تقديم المشورات الخاصة بالاعتمادات ، وبتحسين أسلوب مداد ما تتفقه المكاتب الميدانية . ونظرا لتناقص عدد البلدان المانحة ، ينصح وضع المتراسفات واقعية لموارد الدخل عند إعداد مقترنات الميزانية .

٨٨ - وانتقل إلى تقارير مرحلية مختلفة أعنّها المجلس ، وخصوصا تقرير البرنامج الإنمائي (A/46/5/Add.1) فقال إن آليا من الأدلة الموحدة المستخدمة أساسا للاتفاقات بين البرنامج الإنمائي ووكالاته المنفذة لا تضمن قدرًا كافيا من المسائلة . والاتفاقات لا تضمن بالذات معلومات كافية عن النتائج التي تتيحها مراجعة الحسابات للبرنامج الإنمائي والمراجع الخارجى لحساباته ، ومن ثم يتعدى التقدير السليم لمقدار الأموال التي انلقتها الوكالات المنفذة .

٨٩ - ومضى قائلا إن من الأساس أن توضع كافة الوكالات المنفذة للبرنامج الإنمائي اتفاقات أساسية تتطلب مسؤولياتها لتنفيذ مشاريع يمولها البرنامج الإنمائي . ويتبين تعديل الاتفاقيات القائمة بحيث تكمل للمراجعين الداخليين للحسابات أن يراجعوا حسابات إدارة المشاريع ولما علّمتها وكلاءتها . ويتبين أن توضع نتائج مراجعة الحسابات لتناول البرنامج الإنمائي ومراجعى حساباته . كما يتبعى أن يكون البرنامج الإنمائي قادرًا على استعراض تنفيذ المشاريع على يد وكالاته المنفذة .

٩٠ - ورأى أن تحليل المجلس لمكتب خدمات المشاريع كشف عن زيادة كبيرة في الانفاق الزائد على بعض المشاريع ، بينما ظلت أرمدة غيرها دون انفاق . وهذا يبيّن أوجه نقص في إدارة المشاريع . ويتبين أن يراقب المكتب بدقة إدارة المشاريع الجارية منعا لتجاوز القدرة الإدارية .

٩١ - وأهار إلى أن الاقتصاديين في برنامج البريقايا التابع للبرنامج الإنمائي عانوا من أوجه نقص مختلفة منذ إنشائه . ورغم نقص النتائج المنشورة جرى تمديده ، ومع ذلك

(السيد زافيلبرغ)

لم يحدث بعد خمس سنوات من تنفيذ البرنامج تقييم مناسب لتنفيذه . ورأى ضرورة وضع المبادرات الإنمائية الجديدة بأسلوب يتيح نتائج موثوقة خلال فترة اختبارها ، كشرط أساسي مسبق للبت في امكانية البدء في تنفيذها على نطاق واسع .

٩٣ - وعلق على التقرير المتعلق بصدق السكان (A/46/5/Add.7) فقال إن تخصيصه وتنفيذ التصديق على المهام في المكاتب الميدانية واعتمادها كثيراً ما تشوبهما عيوب ، وأن اشراف المقرر ضعيف جداً في هذا الصدد . وقال إن المجلس أوصى بالتحسينات الملائمة .

٩٤ - وأخيراً تحدث عن التقرير الخاص بمركز التجارة الدولية (A/46/5) فقال إنه رغم أن المجلس أشار مراراً مسألة ما إذا كان على المركز أن يتقييد بالتعليمات الإدارية للأمم المتحدة ، لم تجر محاولة تذكر لايجاد حل . وعدم اليقين ضعف خطير في أداء نظام المراقبة الداخلية ، وال الحاجة عاجلة إلى تقرير ما إذا كان على المركز أن يتقييد بالتعليمات الإدارية للأمم المتحدة ، وإلا فيتبين عليه اتباع توجيهات أخرى .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠